

المملكة الأردنية الهاشمية



المجلس الصحي العالي
—الأمانة العامة —

التقرير الموجز

للسابات الصحية الوطنية في الأردن 2008

ودور السابات في السياسة الصحية

(كانون أول ٢٠١١)



التقرير الموجز للحسابات الصحية الوطنية في الأردن 2008 ودور الحسابات في السياسة الصحية

إعداد

الدكتور طاهر أبو السمن / أمين عام المجلس الصحي العالمي

رئيس الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية

الدكتور جمال أبو سيف / مدير الشؤون الفنية والدراسات

رئيس اللجنة الفنية للحسابات الصحية الوطنية - المجلس الصحي العالمي

الدكتورة غادة الكيالي / مديرية الشؤون الفنية والدراسات

رئيس قسم الدراسات والأبحاث / المجلس الصحي العالمي

السيد معين أبو الشعر / مديرية الشؤون الفنية والدراسات

رئيس قسم الاقتصاد والتمويل الصحي / المجلس الصحي العالمي

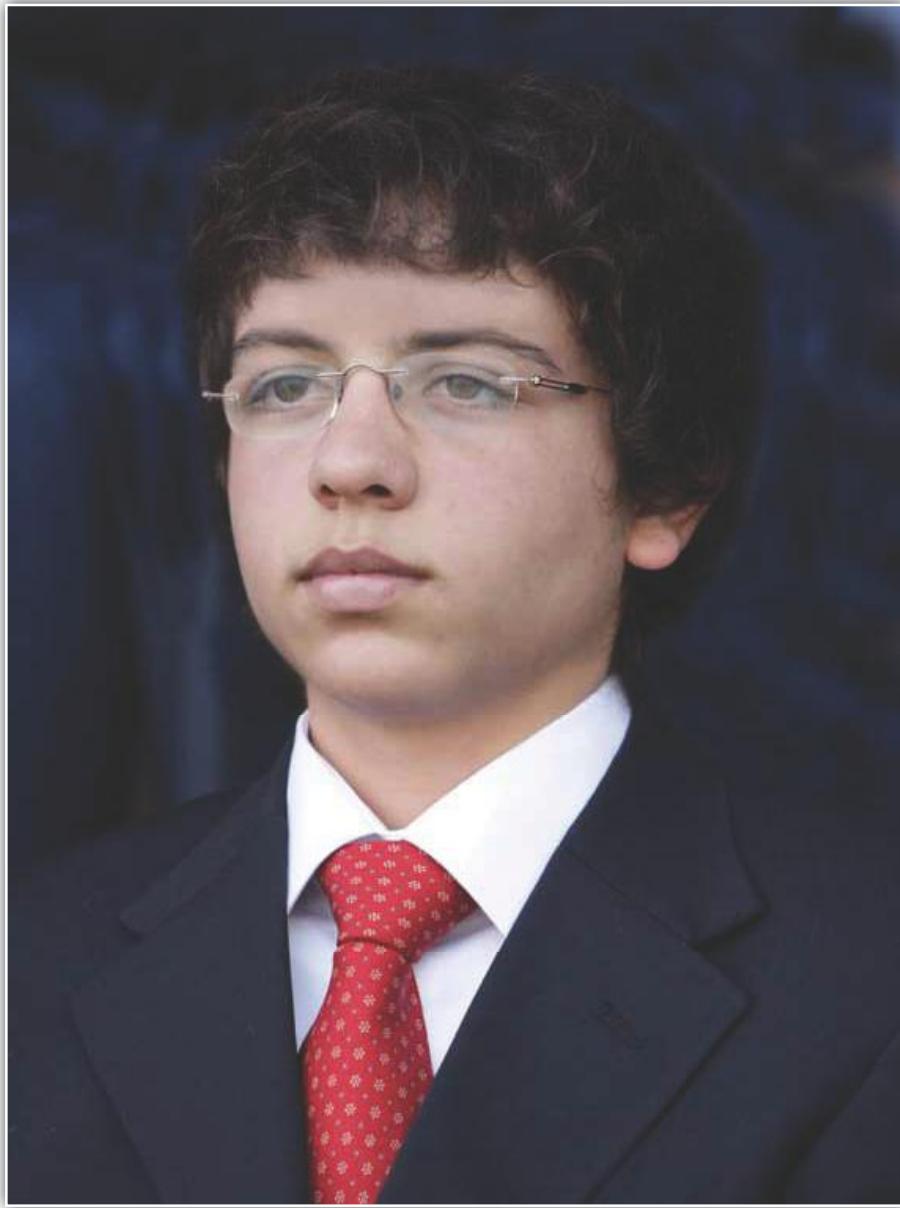
تقارير السياسة الصحية

إصدارات الأمانة العامة للمجلس الصحي العالمي

(كانون أول 2011)



حضره صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



حضره صاحب السمو الملكي الامير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم
ولي العهد

تمهيد

يسعدني أن أقدم لكم بكل فخر التقرير الفني حول الحسابات الصحية الوطنية لعام 2008 وهو يأتي تلبية لحاجة واضعي السياسات الصحية ومتخذي القرار والمخططين الصحيين إلى المعلومات المستندة على الدلائل والبراهين بغية تطوير السياسات التي تؤدي إلى تعزيز نظام التمويل الصحي الوطني . وقد كان الأردن ومازال من الرواد في العالم العربي للعمل على إصدار مثل هذه الوثيقة لتتبع المصادر التمويلية المستخدمة في الصحة وال المجالات التي تستخدم فيها هذه الأموال ومقدار ما تنفقه الدولة على الصحة في القطاعين العام والخاص بهدف احتواء التكاليف وترشيد وضبط النفقات.

وتعزيزاً لدور المجلس الصحي العالي المأذن لرسم السياسة الصحية العامة في المملكة، تم وضع الحسابات الصحية الوطنية في الأمانة العامة للمجلس الصحي العالي باعتبارها أداة هامة لرسم السياسة الصحية في المملكة ولتطوير أداء النظام الصحي الأردني بشكل عام وتحسين المخرجات الصحية الرئيسية .

يساهم نظام الحسابات الصحية الوطنية في عملية تطوير إستراتيجيات وطنية من أجل الوصول إلى تمويل صحي فعال في القطاعين العام والخاص والحصول على موارد إضافية للصحة، كما يمكن الاستفادة من المعلومات في تكوين إسقاطات مالية حول حاجات النظام الصحي، وتقدير الاحتياجات المالية المستقبلية للقطاع الصحي على أساس كفيلة بتحقيق الإستدامة المالية والمحافظة على حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة .

وفي هذا التقرير، نجد أنه بلغ مجمل الإنفاق على الصحة في الأردن لعام 2008 حوالي مليار و 381 مليون دينار أردني أي ما نسبته 8.58% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر هذا المؤشر مرتفعاً لدولة مثل الأردن وهو من أعلى المؤشرات على مستوى الإقليم .

كما أظهرت مؤشرات الحسابات الصحية الوطنية للأعوام 2007 و 2008 أن هناك تحسن ملحوظ في عدالة التوزيع في القطاع العام، حيث ازدادت النفقات المالية على خدمات الرعاية الصحية الأولية من المراكز الصحية والعيادات مقابل الرعاية الصحية الثانية والثالثية .

ولكننا نعرف ونطمح حكومة وأفراد وبتوجيهات من جلالة الملك المفدى عبد الله الثاني ابن الحسين أن توسيع مظلة التأمين الصحي وتطور نوعية الخدمة الصحية ونوجه الإنفاق لتحسين الكشف المبكر وبلورة التوعية الصحية والعمل بجد على الوقاية من الأمراض بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق على التوسعة في الخدمات ودعم وتطوير الخدمات والمرافق الموجودة إن كان في القطاع الخاص أو العام، مستندين على المعلومات العلمية والمؤشرات الصحية التي تنبثق عن مثل هذا التقرير .

وختاماً أنتهز هذه الفرصة للإشادة بهذا الإنجاز الذي تحقق للمرة الثانية بجهود وطنية وملخصة بذلها الفريق الوطني للحسابات لإصدار هذا التقرير، والذي يعتبر منطلقاً نحو التطوير المستمر والتميز في عملية إعداد و MAVIS الحسابات الصحية الوطنية في الأردن وإصدار التقارير السنوية وفق المنهجية العالمية المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية . وأأمل أن يساهم هذا التقرير والتقارير اللاحقة في خدمة عملية التنمية الصحية المستدامة في بلدنا العزيز في ظل الرؤية الهاشمية بقيادة جلالة الملك المفدى عبد الله الثاني ابن الحسين .

رئيس الوزراء

رئيس المجلس الصحي العالي

أعضاء الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية

- الدكتور طاهر أبوالسمن أمين عام المجلس الصحي العالمي / رئيس الفريق الوطني للحسابات الصحية
- الدكتور جمال أبو سيف مدير الشؤون الفنية والدراسات والبحوث / المجلس الصحي العالمي
- الدكتور تيسير فردوس رئيس قسم الحسابات الصحية والتمويل الصحي / مديرية الاقتصاد الصحي - وزارة الصحة
- العقيد الدكتور محمد القضاة رئيس شعبة التخطيط / الخدمات الطبية الملكية
- الدكتور نائل زيدان مدير عام مستشفى الإسراء / مندوب جمعية المستشفيات الخاصة
- السيد فهمي الاسطة مدير مديرية الشؤون المالية والإدارية / المجلس الصحي العالمي
- السيد معین أبوالشعر رئيس قسم الاقتصاد والتمويل الصحي / المجلس الصحي العالمي
- السيد سامي السالم مسؤول وحدة الاستشارات القانونية / المجلس الصحي العالمي
- السيدة اکرام خصاونة / رئيس قسم البنية الاجتماعية / وزارة التخطيط و التعاون الدولي
- الرائد رياض علیمات / رئيس فرع الموازنة / الخدمات الطبية الملكية
- السيد علي خصاونة مدير الدائرة المالية / مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي
- السيدة لبنى الشتيويین مدير الوحدة المالية / دائرة الشراء الموحد
- السيد عبد الفتاح العواملة مدير الدائرة المالية / دائرة الإحصاءات العامة
- السيد جعفر زيادة مدير الدائرة المالية / مستشفى الجامعة الأردنية
- السيد حسين قصراوي رئيس قسم الإحصاء والدراسات / إدارة الشؤون المالية - وزارة الصحة
- السيد " محمد خير " القرشي مدير قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية / دائرة الموازنة العامة
- السيد عبد الكريم الايوب رئيس قسم وحدات الرقابة المالية / وزارة المالية
- السيد احمد الجرابعة مدير مديرية الشؤون المالية / إدارة التأمين الصحي - وزارة الصحة
- السيد محمد عثمان مدير الدائرة المالية / وزارة التنمية الاجتماعية
- السيد جهاد عبد العزيز عابد مدير الدائرة المالية / المؤسسة العامة للفضاء والدواء
- السيد هاشم أرشيد / مندوب جمعية المستشفيات الخاصة
- السيد احمد وحيد الخطيب قسم الموازنة / وزارة التنمية الاجتماعية
- السيدة عالية عمر عطية رئيس القسم المالي / المجلس الصحي العالمي
- الأنسة منال فالح التميمي مسؤولة وحدة العلاقات العامة / المجلس الصحي العالمي

الفهرس

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	المقدمة	1
2	النظام الصحي	1
3	الحسابات الصحية الوطنية	2
4	آلية إعداد تقرير الحسابات الصحية الوطنية	2
1.4	منهجية إعداد تقرير الحسابات الصحية الوطنية	2
2.4	تصنيف الإنفاق الصحية	3
5	الإنفاق الصحي في الأردن	4
6	التدفقات المالية في النظام الصحي	5
7	الإنفاق على الدواء	8
8	المقارنة بين الدول	9
9	نتائج الحسابات الصحية الوطنية على المستوى المحلي	9
10	آثار نتائج الحسابات الصحية و انعكاساتها على السياسة الصحية	16
1.10	إدامة الإنفاق على الصحة بالمستوى الحالي	16
2.10	قضايا السياسة الصحية	16
3.10	التنسيق بين القطاعين العام والخاص	16
4.10	العدالة	16
5.10	توزيع المخصصات المالية على الوظائف	17
11	مؤسسة الحسابات الصحية الوطنية في الأردن	17
1.11	تطوير نظام موحد لجمع البيانات	17
2.11	تبني ونشر نتائج الحسابات الصحية الوطنية لغايات السياسات العامة	17
12	ملخص الانجازات	17
13	توصيات المرحلة القادمة للحسابات الصحية الوطنية في الأردن	18

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	أبرز مؤشرات الحسابات الصحية الوطنية للسنة المالية 2008	4
2	إنفاق مؤسسات القطاع العام حسب الوظائف (بالملايين دينار)	5
3	الإنفاق على الدواء	8
(4 - أ)	مصادر التمويل (بالدينار الأردني)	10
(4 - ب)	مصادر التمويل (نسبة مئوية)	11
(5 - أ)	وكالء التمويل (بالدينار الأردني)	12
(5 - ب)	وكالء التمويل (نسبة مئوية)	14

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	تدفق الأموال في القطاع الصحي الأردني	6
2	مصادر التمويل لوكالء التمويل	7
3	وكالء التمويل لمقدمي الخدمة	8

1. المقدمة

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من البلدان ذات الدخل المتوسط المتدني و يبلغ عدد سكانها حوالي 6 مليون نسمة ، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 حوالي 16.1 مليار دينار أردني أو ما يعادل 22.8 مليار دولار أمريكي ، بينما بلغ نصيب الفرد الواحد 2,753.5 دينار أردني أو ما يعادل 3,889 دولار أمريكي (دائرة الإحصاءات العامة) .

تعاني المملكة من محدودية وشح في الموارد الطبيعية حيث تشكل الأراضي غير الصالحة للزراعة نسبة كبيرة من مساحة المملكة هذا بالإضافة إلى النقص الحاد في مصادر المياه ، وتعتمد الأردن على استيراد الطاقة المستهلكة من الدول المجاورة. أحرز الأردن مستوى متقدم بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط المتدني حسب مؤشرات التنمية المترافق عليها عالمياً ، حيث يتمتع معظم السكان في المملكة بامتلاك الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية والكهرباء والمساكن الدائمة وغيرها مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام الحكومي بالاستمرار في تحسين نوعية الحياة ورفع المستوى الاجتماعي للسكان مع ضمان حق التعليم للذكور والإناث على حد سواء.

إن النمو السكاني المتوقع في الأردن على مدى العقد القادم و انعكاسه على زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية بما فيها الصحة والتعليم بالإضافة إلى التغير النمطي للأمراض والنمو المحدود في الاقتصاد وضمان الاستدامة المالية للمحافظة على مستوى الإنفاق على الرعاية الصحية تشكل بمجملها أهم التحديات التي تواجه صناع القرار. ومن هنا برزت الحاجة إلى ضرورة إيجاد سياسات صحية موجهة للاستجابة للمستجدات و تطبيق إستراتيجية فاعلة لضبط الإنفاق لمواجهة الارتفاع المتزايد في كلفة خدمات الرعاية الصحية في الأردن و تعظيم الفائدة من الإنفاق المالي مع ضمان تأمين الحماية المالية لكافة المواطنين من خلال شمولهم ببطء تأميني و تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في ظل توفر الإمكانيات والرغبة بالتعامل على أساس تكاملی.

2. النظام الصحي

يتألف النظام الصحي في الأردن من منظومة متعددة من القطاع العام والخاص حيث تشكل وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية القطاع الأكبر المقدم للخدمة في القطاع العام تسانده الخدمات المقدمة من المستشفيات الجامعية (مستشفى الجامعة الأردنية و مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي) هذا ويعتبر القطاع الخاص عنصراً أساسياً وهاماً في تقديم الخدمة حيث يساهم بحوالي الثلث من عدد الأسرة في المملكة بالإضافة إلى الكم الهائل من العيادات والمرافق التخصصية المنتشرة في موقع مختلفة ، هذا بالإضافة إلى وجود منظمات غير حكومية وجهات مانحة تملك وتدبر مؤسسات صحية لعل من أهمها وكالة الغوث الدولية لإغاثة و تشغيل اللاجئين والتي توفر الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين كما يقوم مركز الحسين للسرطان بدور مميز على المستوى المحلي والإقليمي بالإضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه المركز الوطني للسكري و الغدد الصماء والوراثة .

إن من أبرز التحديات التي تواجه النظام الصحي والتي تنعكس على اتخاذ القرارات ورسم السياسات هي محدودية المعلومات حول معدل استخدام خدمات الرعاية الصحية وإنفاق المواطن المباشر على الرعاية الصحية وبالتالي تحديد الاحتياجات الفعلية للمواطن بالإضافة إلى سبل تقييم أداء النظام الصحي بكافة مكوناته ومن هذا المنطلق يقوم المجلس الصحي العالي بمؤسسة الحسابات الصحية الوطنية تحت مظلته من خلال مشاركة كافة الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص بما يضمن شمولية تدفق المعلومات المالية وانعكاساتها على تقديم الخدمة ضمن إطار متكملاً.

بلغت حصة الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية 236 دينار (333 دولار) عام 2008 مقارنة ب 115 دينار (164 دولار) عام 2001، هذا وتشير الأرقام الواردة في تقارير الحسابات الصحية الوطنية لعامي 2007 و2008 أن نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 9.05% و 8.58% على التوالي وهي نسبة مرتفعة ومن الصعب الإبقاء عليها بهذا المستوى.

3. الحسابات الصحية الوطنية

تعتبر الحسابات الصحية الوطنية أداة هامة لرسم السياسة الصحية حيث ومن خلالها يمكن بيان مسار التدفق النقدي الخاص بأوجه التمويل والإنفاق في القطاع الصحي بالإضافة إلى تحديد أوجه الإنفاق ومدى العدالة والكافأة الخاصة بالنظام.

خطى الأردن خطوات هامة في مجال مأسسة الحسابات الصحية الوطنية حيث أن هناك التزام حكومي بالتأسسة وعلى ضوء ذلك تم تشكيل فريق وطني يمثل كافة المؤسسات المعنية في القطاع العام والخاص وتم وضع برامج تدريبية لكافة المؤسسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالإنفاق الصحي حيث تم تدريب ما يزيد على 100 مترب لضمان المشاركة الفاعلة وتدفق البيانات الدقيقة بين مختلف المؤسسات والمجلس الصحي العالي، ومن الجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من الإنجاز المتميز في مجال المأسسة فيما زال يواجه الفريق تحديات من أهمها تحديد الإنفاق على مستوى المحافظات والأقاليم بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز نظم التدقيق وآليات جمع البيانات والتأكد من دقتها وذلك لتسهيل عملية إعداد الحسابات سنويًا بما في ذلك عمليات المقارنة بين الجهات المختلفة .

4. آلية إعداد تقرير الحسابات الصحية الوطنية

4.1 منهجية إعداد تقرير الحسابات الصحية الوطنية

اعتمدت المنهجية على الخطوات التالية:

1. إنشاء وحدة متخصصة للحسابات الصحية الوطنية في الأمانة العامة للمجلس الصحي العالي للقيام بمهام جمع البيانات وإدخالها ومعالجتها وتفسيرها و من ثم إعداد المصفوفات والجداول واستخراج المؤشرات المعتمدة.

2. الاجتماعات الدورية والاسبوعية للفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية الذي يضم أعضاء ممثلين للمجلس الصحي العالي، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية، والخدمات الطبية الملكية ومستشفى الجامعة الأردنية ومستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي ودائرة الشراء الموحد ودائرة الاحصاءات العامة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء ودائرة الموازنة العامة وجمعية المستشفيات الخاصة.

3. تسمية ضباط ارتبط من كافة المؤسسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالإنفاق على الرعاية الصحية واعتمادهم كجهات أساسية لمصادر البيانات و متابعتهم عن طريق وحدة الحسابات الصحية الوطنية.

4. اعتماد جداول موحدة ومتخصصة لجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتصنيفها .

5. جمع البيانات الخاصة بالحسابات الصحية الوطنية لسنة مالية محددة.

6. تصنيف و تدقيق البيانات من قبل الفريق الوطني بعد إصدارها من قبل قسم التمويل الصحي / الحسابات الصحة الوطنية و دراستها من قبل اللجنة الفنية و مناقشتها و اعتمادها من قبل الفريق الوطني للحسابات.
7. تشكيل فريق فني متخصص للتحليل و وضع التوصيات المتعلقة برسم السياسات الصحية.
8. إعداد تقرير الحسابات الصحية الوطنية .
9. طباعة التقرير و تعميمه على متخذى القرار رسمياً السياسات والمخططين الصحيين و الباحثين و المهتمين و مناقشه خلال ورشة عمل متخصصة.
10. نشر التقرير على الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس الصحي العالمي .

وقد تمكّن الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية من جمع بيانات هامة من القطاع العام والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الجامعات، بينما شكل جمع البيانات من القطاع الخاص تحدياً للفريق الوطني حيث تمكّن الفريق من الحصول على معلومات الاستخدام وبعض البيانات غير المكتملة عن الإنفاق حيث أن البيانات التفصيلية عن المستشفيات في هذا القطاع على التحديد كانت غير مكتملة تماماً . وقد بذل الفريق مجهوداً كبيراً للتحقق بشتى الطرق العلمية المتاحة من القيم في مصروفات الحسابات الصحية الوطنية وقد استغرقت عملية جمع البيانات و معالجتها و تفسير نتائجها وكتابة التقرير حوالي السنة ، هذا وقد اعتمد التقرير على التصنيف الدولي للحسابات الصحية الوطنية و الذي يوفر بنية شمولية لتصنيف البيانات مما يسهل وبالتالي مقارنة المؤشرات على المستويين المحلي و الدولي .

2.4 تصنيف الإنفاق الصحي:

أولاً : الإنفاق حسب البنود

1. النفقات الجارية: وتتألف من الرواتب (الأجور والعلاوات والحوافز) والدواء والمستلزمات والعلاجات وكلفة التدريب ومصاريف الأداء.
2. النفقات الرأسمالية: وتتألف من النفقات على الأجهزة الطبية وغير الطبية والأبنية وتحضر النفقات التي تسجل قيمة الممتلكات غير المالية التي تم اقتناصها أو التخلص منها أو التي تغيرت قيمتها خلال مدة عقد الدراسة مثل الأراضي والأبنية.

ثانياً : الإنفاق حسب البرامج

1. برنامج الرعاية الصحية العلاجية
2. برنامج الرعاية الصحية الأولية
3. برنامج الإدارة
4. برنامج التدريب
5. الأخرى

5. الإنفاق الصحي في الأردن

يشير الجدول رقم (1) إلى ملخص تقرير الحسابات الصحية الوطنية الذي يوضح مجمل الإنفاق الكلي على الرعاية الصحية في الأردن والذي يبلغ 1.4 مليار دينار (حوالي 2 مليار دولار) ما نسبته حوالي 8.58 % من الناتج المحلي الإجمالي و الذي يعتبر مرتفع نسبياً لبلدان الدخل المتوسط المتبدلي بل ويوازي نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . تبلغ نسبة موازنة القطاع الصحي 10.16 % من الموازنة الحكومية هذا وتبلغ نسبة التمويل من القطاع العام ما نسبته 57% مقارنة بـ 37.49% من القطاع الخاص، أما الجهات الحكومية فإنها تمول ما نسبته 5.51% وفيما يخص الإنفاق فإن القطاع العام ينفق ما نسبته 60.78% مقابل 38.24% في القطاع الخاص و 0.29% في المنظمات غير الحكومية و 0.69% في الأنوروا ، هنا وقد بلغ نصيب الفرد من هذا الإنفاق حوالي 236 دينار (333 دولار)، كما يوضح الجدول إجمالي الإنفاق على الدواء والبالغ 496.4 مليون دينار (701.1 مليون دولار) ما نسبته 3.08% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع معدل الإنفاق في الدول الأخرى .

الجدول رقم (1) أبرز مؤشرات الحسابات الصحية الوطنية لسنة المالية 2008

المؤشرات	2008
مجمل عدد السكان	5,850,000
مجمل الإنفاق على الرعاية الصحية (بالدينار)	1,381,460,034
حصة الفرد من الإنفاق على الصحة (بالدينار)	236
إجمالي الناتج المحلي (بالدينار)	16,108,000,000
إجمالي الناتج القومي (بالدينار)	16,602,000,000
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار)	2,753.5
نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي	%8.58
نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج القومي الإجمالي	%8.32
نسبة المخصص للإنفاق على الصحة من إجمالي موازنة الحكومة	%10.16
مصادر تمويل القطاع الصحي موزعة بالنسبة المئوية	
• القطاع العام	%57.00
• القطاع الخاص	%37.49
• الجهات المانحة	%5.51
توزيع الإنفاق على الصحة	
• القطاع العام	%60.78
• القطاع الخاص	%38.24
• وكالة الغوث الدولية	%0.69
• قطاع مؤسسات المجتمع المدني	%0.29
نسبة إنفاق القطاع العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي	%5.21
نسبة إنفاق القطاع الخاص على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي	%3.28
إجمالي الإنفاق على الدواء (بالدينار)	496,453,222
حصة الفرد من الإنفاق على الدواء (بالدينار)	84.86
نسبة الإنفاق على الدواء من الناتج المحلي الإجمالي	%3.08
نسبة الإنفاق على الأدوية من مجمل الإنفاق على الصحة	%35.94
توزيع الإنفاق على الدواء	
• القطاع العام	%13.81
• القطاع الخاص	%22.12
توزيع الإنفاق على الدواء من إجمالي الإنفاق على الدواء حسب القطاع	
• القطاع العام	%38.44
• القطاع الخاص	%61.56

الجدول رقم (2) يوضح أوجه الإنفاق بشكل عام لمؤسسات القطاع العام حسب الوظائف حيث بلغ معدل الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية 21% مقابل 69.55% على الرعاية الصحية العلاجية وبلغ الإنفاق على الإدارة 7.17% مقابل 1.62% على التدريب بكافة أشكاله أما ما تبقى ونسبة 0.69% فيتم إنفاقه على أنشطة متفرقة .

الجدول رقم (2)

إنفاق مؤسسات القطاع العام حسب الوظائف (بالألف دينار)

المجموع		المستشفيات الجامعية				الخدمات الطبية الملكية		وزارة الصحة		البرنامج
النسبة المئوية	القيمة	مستشفى الجامعة الأردنية	مستشفى الملك المؤسس	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
%69.55	529,019	%90.76	40,070	%88.34	35,289	%64.30	111,938	%68.02	341,722	الرعاية الصحية الثانوية
%21.00	159,715	%0.0	0	%0.0	0	%18.30	31,858	%25.45	127,857	الرعاية الصحية الأولية
%7.17	54,295	%1.36	600	%7.74	3,093	%15.92	27,718	%4.55	22,884	الإدارة
%1.62	12,293	%2.49	1,100	%0.03	13	%1.32	2,300	%1.77	8,880	التدريب
%0.69	5,277	%5.39	2,380	%3.89	1,554	%0.16	273	%0.21	1,070	آخر
%100	758,951	%100	44,150	%100	39,949	%100	174,087	%100	502,413	المجموع

6. التدفقات المالية في النظام الصحي

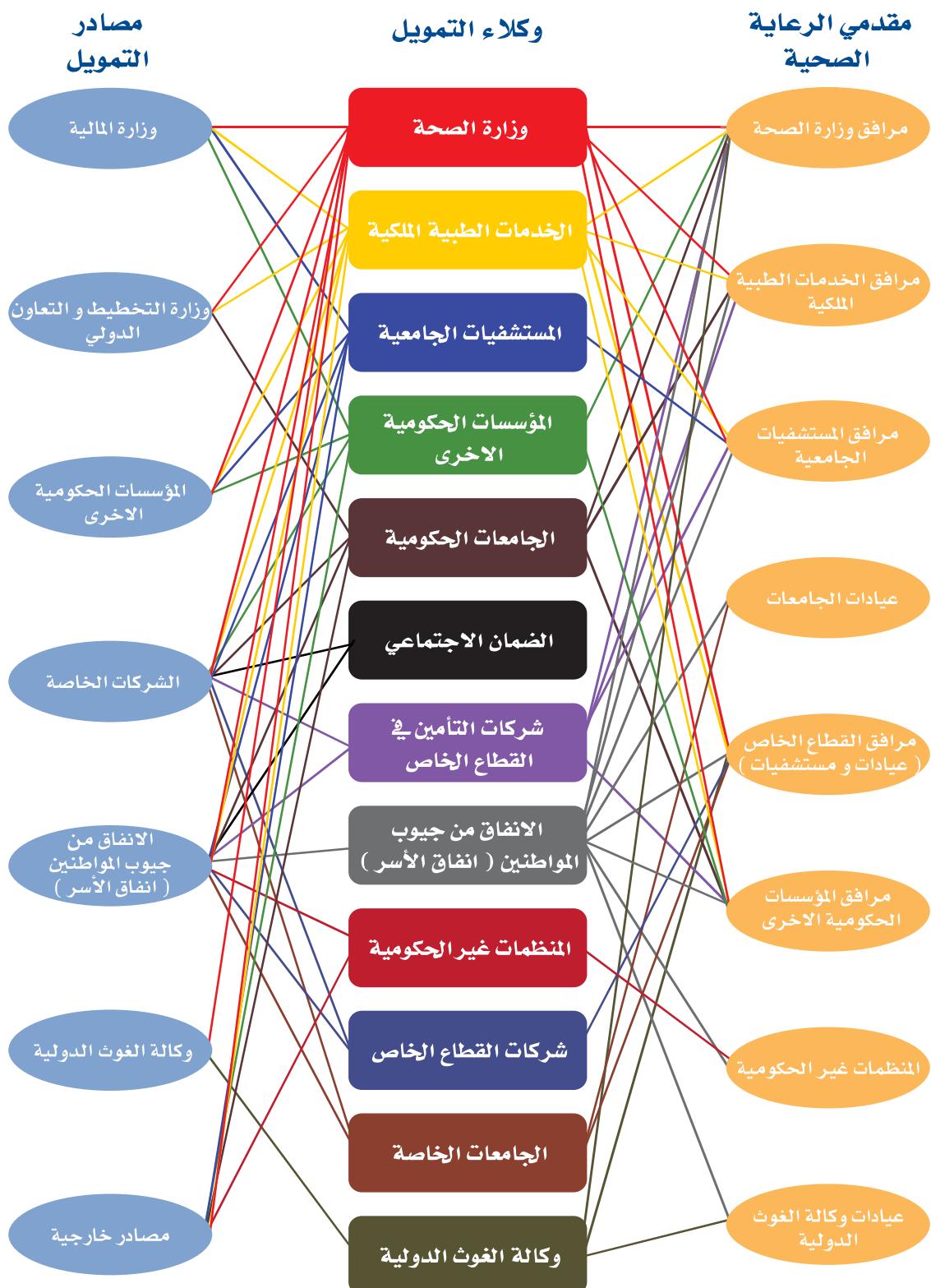
يتم تتبع التدفق المالي في الحسابات الصحية الوطنية في القطاع الصحي حسب الخطوات التالية :

الأولى : تدفق المال من مصادر التمويل إلى وكلاء التمويل.

الثانية : تدفق المال من وكلاء التمويل إلى مقدمي الخدمة.

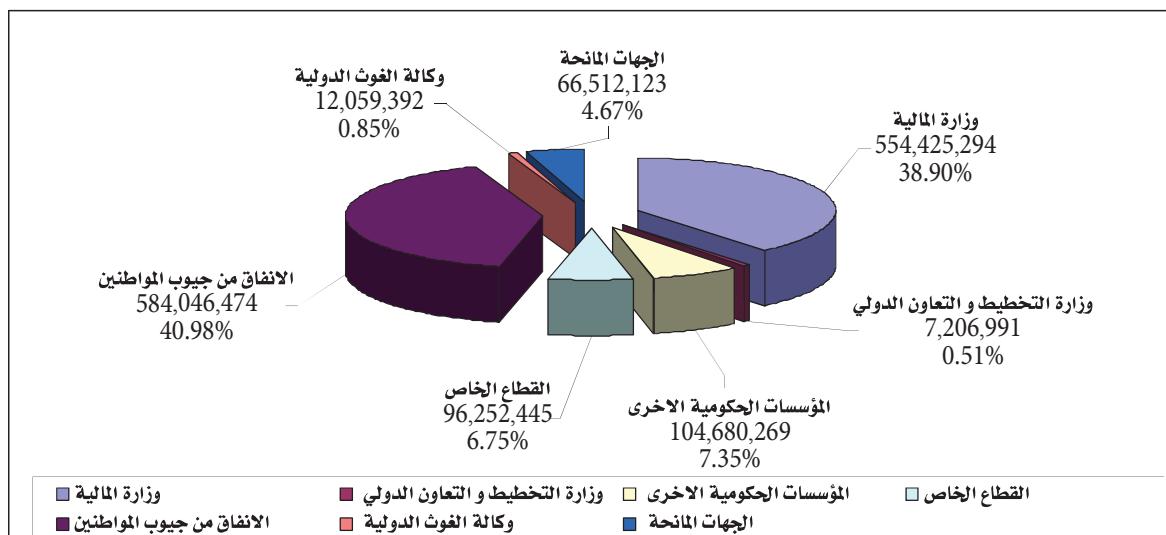
شكل رقم (١)

تدفق الاموال في القطاع الصحي الاردني



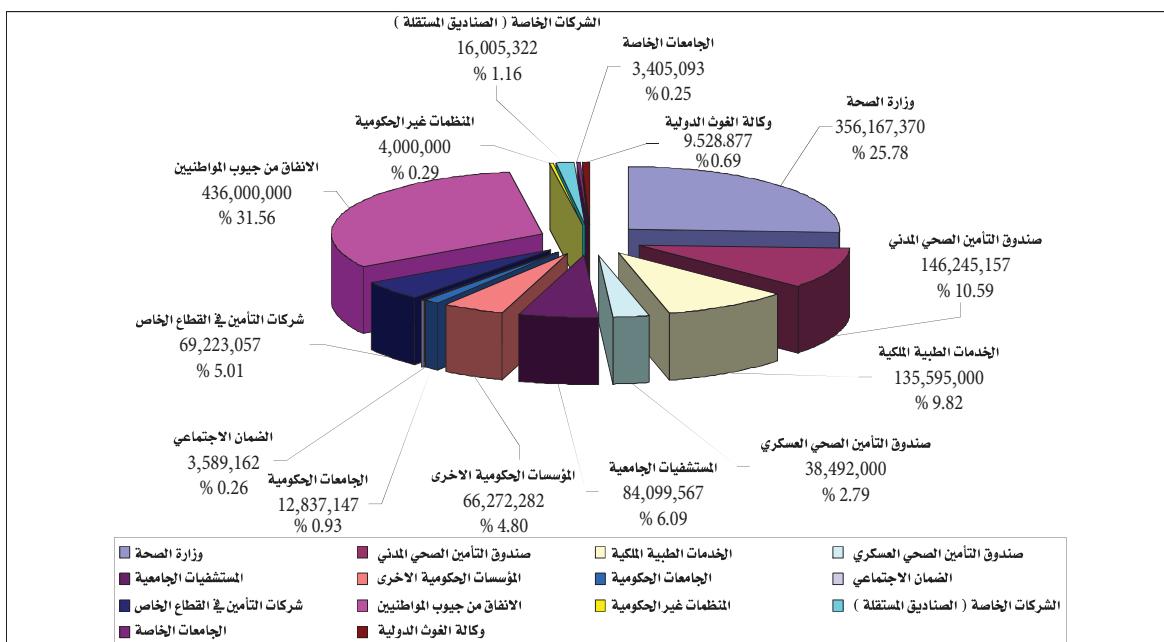
ويبين الشكل رقم (2) مصادر التمويل الرئيسية عام 2008 والذي يظهر أن مصادر التمويل الرئيسية كانت من المواطنين بنسبة 40.98% وزارة المالية 38.9% مقارنة مع 46% من المواطنين و 33% من وزارة المالية عام 2001.

الشكل رقم (2) مصادر التمويل لوكالات التمويل



يبين الشكل رقم (3) أن نسبة الإنفاق في القطاع الصحي العام (وزارة الصحة و صندوق التأمين الصحي ، الخدمات الطبية الملكية و صندوق التأمين الصحي العسكري ، المستشفيات الجامعية ، المؤسسات الصحية الأخرى العامة ، والجامعات الحكومية) بلغت 60.8% من مجمل إنفاق الرعاية الصحية بينما بلغت النسبة في القطاع الخاص 38.2% و وكالة الغوث الدولية 0.7% المؤسسات غير الحكومية 0.3%. كما يبين الشكل أن وزارة الصحة بما في ذلك صندوق التأمين الصحي المدني اتفق النصيب الأكبر حوالي 36.4% من بين المؤسسات الحكومية تليها الخدمات الطبية الملكية بما فيها صندوق التأمين الصحي العسكري حوالي 12.6%، بينما كانت حصة المستشفيات الجامعية حوالي 6.1% من مجمل الإنفاق الصحي في القطاع العام.

الشكل رقم (3) وكلاه التمويل لمقدمي الخدمة



7. الإنفاق على الدواء:

بلغ الإنفاق على الدواء 496,453,222 دينار عام 2008 أي ما نسبته 35.94 % من الإنفاق على القطاع الصحي وما يقارب 3.08 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 3.1 % عام 2007 (الجدول 4) والتي تعتبر نسبة مرتفعة لدولة ذات دخل متوسط .

جدول (3) الإنفاق على الدواء

المؤشرات	2008	2007
إجمالي الإنفاق على الدواء (بالدينار)	496,453,222	344,899,762
حصة الفرد من الإنفاق على الدواء (بالدينار)	84.86	60.3
نسبة الإنفاق على الدواء من الناتج المحلي الإجمالي	% 3.08	% 3.1
نسبة الإنفاق على الأدوية من مجمل الإنفاق على الصحة	% 35.94	% 34.0
توزيع الإنفاق على الدواء :		
• القطاع العام		
• القطاع الخاص		

8. المقارنة بين الدول :

لدى مقارنة مجمل الإنفاق على الرعاية الصحية في الأردن لعام 2008 والذي بلغ 8.58 % من الناتج المحلي الإجمالي مع بقية البلدان ذات الدخل المتوسط المتبدلي نلاحظ أن إنفاق الأردن يعد الأعلى بين هذه الدول بل ويوازي إنفاق بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والتحدي كبير أمام الأردن و يكمن في كيفية ضمان الاستدامة المالية و المحافظة على مكتسبات التنمية الصحية الشاملة .

و يعمل المجلس الصحي العالمي على توجيهه القطاع الصحي لتعظيم الاستفادة من الإنفاق و احتواء التكاليف و التركيز على الرعاية الصحية الأولية و توسيعة مضلة التأمين الصحي .

9. نتائج الحسابات الصحية الوطنية على المستوى المحلي :

قام الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية بالحصول على نتائج الإنفاق على الرعاية الصحية وذلك تبعاً للخطوات المذكورة آنفاً حيث أظهرت مصروفات الحسابات الصحية الوطنية تدفق الأموال ضمن النظام الصحي .

أولاً : تم تقدير تدفق الأموال من مصادر التمويل (القطاعين العام والخاص والمواطنين) إلى وكلاه التمويل (القطاعين العام والخاص والمواطنين) ، يبين الجدولان (4 - أ) و (4 - ب) تدفق الأموال في القطاع الصحي عام 2008 حيث يظهر أن المصدر الرئيس يأتي من المواطنين حيث بلغت مساهمتهم 584 مليون دينار عام 2008 يليه القطاع العام وبشكل رئيسي وزارة المالية والذي بلغت مساهمته 554 مليون دينار لنفس العام .

ثانياً : تم تقدير تدفق الأموال من وكلاه التمويل إلى مقدمي الخدمة حيث يقوم وكلاه التمويل بشراء الخدمة الصحية من مقدمي الخدمة ويظهر الجدولان (5 - أ) و (5 - ب) أن الجهات الرئيسية لتقديم الخدمة هي :

وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والمستشفيات الجامعية والمؤسسات الحكومية الأخرى ومقدمي الخدمة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية و وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين .

جدول رقم (٤ - ١) مصادر التمويل (بالمدينار الأردني)

وكالات التمويل						
المجموع	وزارة المالية	شركات القطاع الخاص	الإتفاق من جهوب المواطنين	وكالة الغوث والتعاون الدولي	المؤسسات الحكومية الأخرى	الجهات المانحة
FS.3.2	FS.3.1	FS.2.2	FS.2.1	FS.1.4	FS.1.1.2	FS.1.1.1
356,167,370	42,398,109		1,638,571	4,364,191	307,766,499	HF.1.1.1.1
159,252,886	2,905,187	623,262	64,236,311	26,550	11,154,609	HF.1.1.1.2
135,595,000	11,371,200		2,200,000	18,181,000	2,842,800	HF.1.1.2.1
38,492,000		38,492,000				HF.1.1.2.2
84,309,758	2,817,000		11,878,944	9,618,263	59,995,551	HF.1.1.3
88,863,482	3,910,194		1,372,895	10,110,017	8,118,548	HF.1.1.4
13,719,416		10,975,533		2,743,883		HF.1.1.5
8,713,474		3,049,716	2,831,879	2,831,879		HF.1.2
69,223,057		13,844,611	55,378,446		9	شركات التأمين في القطاع الخاص
436,000,000		436,000,000			10	الإتفاق من جهوب المواطنين
4,000,000	3,110,433	400,450	472,889	16,228	11	النظامات غير الرسمية
16,005,322		390,921	15,614,401		12	شركات القطاع الخاص
3,405,093		3,405,093			13	الجامعات الخاصة
11,436,130		11,436,130			14	وكالة الغوث الدولية
1,425,182,988	66,512,123	12,059,392	584,046,474	96,252,445	104,680,269	HF.3.1
						المجموع

جدول رقم (4 - ب) مصادر التمويل (نسبة مئوية)

المجموع	وزارة المالية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الجهات المانحة	وكالة الغوث الدولية	الأتفاق من جهوب المواطن	شركات القطاع الخاص	وزاره التخطيط والتعاون الدولي	المؤسسات الحكومية الأخرى	وزاره المالية
FS.3.2	FS.3.1	FS.2.2	FS.2.1	FS.1.4	FS.1.1.2	FS.1.1.1			
% 100.00	% 11.90			% 0.46	% 1.23	% 86.41			HF.1.1.1.1
% 100.00	% 1.82	% 0.39	% 40.34	% 0.02	% 7.00	% 50.43	HF.1.1.1.2		1
% 100.00	% 8.39			% 1.62	% 13.41	% 2.10	% 74.49	HF.1.1.2.1	3
% 100.00				% 100.00				HF.1.1.2.2	4
% 100.00	% 3.34			% 14.09	% 11.41	% 71.16		HF.1.1.3	5
% 100.00	% 4.40			% 1.54	% 11.38	% 9.14	% 73.54	HF.1.1.4	6
% 100.00				% 80.00				HF.1.1.5	7
% 100.00				% 35.00	% 32.50	% 32.50		HF.1.2	8
% 100.00								HF.2.2	9
% 100.00	% 77.76			% 10.01	% 11.82	% 0.41		HF.2.3	10
% 100.00								HF.2.4	11
% 100.00								HF.2.5	12
% 100.00								HF.2.5.1	13
% 100.00								HF.3.1	14
% 100.00	% 4.67	% 0.85	% 40.98	% 6.75	% 7.35	% 0.51	% 38.90		المجموع

وكالات التمويل

11

جدول رقم (٥ - ب) و كلاء التمويل (تسوية متباعدة)									
الاجماع	وكالة الغوث والدريالية	شركات القطاع الخاص	المطبات غير الربحية	القطاع من المطبات الخاصة	الخدمات المجتمعية	الخدمات المجتمعية	الخدمات المجتمعية	الخدمات المجتمعية	مقدمي الرعاية الصحية
% 17.45	% 9.72								وزارة الصحة / عدوى الصحيحة HP.1.1.1.1
% 9.08									وزارة الصحة / عدوى الصحيحة HP.3.4.9.1
% 1.66									وزارة الصحة / عدوى الصحيحة HP.6.1
% 0.64									وزارة الصحة / عدوى الصحيحة HP.8.2
% 0.03									آخر
% 28.86	% 9.72								مجموع المبالغ المقيدة في المبالغ المقيدة
% 9.03									الخدمات الطبية / العلاجية
% 2.08									الخدمات الطبية / العلاجية HP.1.1.1.2
% 2.01									الخدمات الطبية / العلاجية HP.3.4.9.2
% 0.17									الخدمات الطبية / العلاجية HP.6.1
% 0.02									الخدمات الطبية / العلاجية HP.8.2
% 13.30									آخر
% 9.20									الخدمات الطبية / العلاجية
% 0.00									الخدمات الطبية / العلاجية HP.1.1.1.3
% 0.27									الخدمات الطبية / العلاجية HP.3.4.9.3
% 0.08									الخدمات الطبية / العلاجية HP.6.1
% 0.28									الخدمات الطبية / العلاجية HP.8.2
% 9.83									مجموع المبالغ المقيدة في المبالغ المقيدة على مرافقها

10. آثار نتائج الحسابات الصحية و انعكاساتها على السياسة الصحية

1.10 إدامة الإنفاق على الصحة بالمستوى الحالي

تعتبر نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبياً حيث وصلت 9% عام 2007 و 8.58% عام 2008 كما أن التغير في التركيب السكاني و زيادة فئة المسنين و التحول النمطي في الأمراض نحو الأمراض المزمنة يوحي بأن المحافظة على هذه النسب في الإنفاق على الصحة بات صعب المنال ، بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع العام الذي يعتبر المزود الرئيسي لخدمات الرعاية الصحية يوفر هذه الخدمات لمنتفعيه دون اعتبار يذكر مبدأ المشاركة بالكلفة ، ومن أجل ذلك فلا بد من إيجاد إستراتيجية فعالة لضبط الإنفاق على الصحة و توجيه القطاع العام لتبني سياسة تضمن العدالة بين المنتفعين للتأمين الصحي بحيث يتحمل المواطن ذو الدخل الأكبر النصيب الأكبر من الكلفة .

2.10 قضايا السياسات الصحية

حسب تقارير الحسابات الصحية الوطنية للأعوام 1998 و 2000 و 2001 و 2007 و 2008 فإن الإنفاق على الدواء تراوح بين 30 إلى 36 بالمائه من الإنفاق على الصحة وهي نسبة مرتفعة ومن الضروري وضع السبل الكفيلة لمعالجتها بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل الخصوبة الكلي (3.8 % عام 2009) و انخفاض معدلات وفيات الأطفال والأطفال الرضع إلى أدنى مستوياتها في المنطقة يعني المزيد من الطلب وال الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية مما يعني ضرورة تعزيز مبدأ ضبط الإنفاق على الصحة في جميع المجالات وخاصة في مجال الدواء ، و من الجدير بالذكر أن هناك عدة مبادرات في هذا المجال لعل أبرزها الإستراتيجية الوطنية لترشيد الإنفاق الصحي على الدواء و الصادرة عن المجلس الصحي العالي 2011 .

3.10 التنسيق بين القطاعين العام والخاص

يساهم القطاع العام بما يقارب 57% من مصادر التمويل في القطاع الصحي بينما يساهم القطاع الخاص بحوالي 37.5% من مصادر التمويل، إن تعزيز الشراكة ما بين القطاعين ضروري للوصول لمستوى صحي لائق في الأردن حيث يتضح هذا جلياً في نسبة الإشغال المنخفضة في مستشفيات القطاع الخاص مقارنة بسعتها ، هذا وقد بدأت وزارة الصحة بالتعاون مع جمعية المستشفيات الخاصة بالتعاقد مع مستشفيات القطاع الخاص لزيادة نسبة الإشغال في هذه المستشفيات و تحفيظ العباء عن مستشفيات وزارة الصحة .

4.10 العدالة

أظهرت نتائج التقرير الحالي أن نفقات الأسر و التي تأتي مباشرة من جيب المواطن بلغت 42.3% بما في ذلك أقساط التأمين من الإنفاق الكلي على الصحة ، إلا أن النتائج أظهرت كذلك أن المستوى الاقتصادي لغير المؤمنين لا يؤخذ بعين الاعتبار عند شرائهم الخدمة و على الرغم من أن الحكومة تقدم خدمات رعاية صحية مدعومة بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للأفراد المؤمنين إلا أن هناك حوالي 25% من المواطنين الذين لا يملكون أي نوع من أنواع التأمين يعانون من عواقب هذا النظام.

5.10 توزيع المخصصات المالية على الوظائف .

يعاني الأردن كغيره من دول الدخل المتوسط من زيادة في تحصيص الموارد لصالح خدمات الرعاية الصحية الثانوية على حساب برامج الرعاية الصحية الأولية و من هنا تبرز أهمية إعادة التحصيص لصالح برامج الرعاية الصحية الأولية نظراً لأهميتها في الوقاية والحد من انتشار مختلف الأمراض .

11. مؤسسة الحسابات الصحية الوطنية في الأردن

تم مأسسة نشاطات الحسابات الصحية الوطنية في الأمانة العامة للمجلس الصحي العالي وذلك بعد الجهود الحثيثة للأمانة العامة للمجلس في هذا المجال و يعتبر هذا إنجازاً كبيراً كون المجلس الصحي العالي الجهة المعنية برسم السياسات الصحية في الأردن .

1.11 تطوير نظام موحد لجمع البيانات

تعاني المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء من عدم الدقة في بياناتها بالإضافة إلى اختلاف النظم المحاسبية ما بين هذه المؤسسات حيث بادر الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية بوضع تعريفات للإنفاق على الصحة حسب البنود والبرامج وذلك حتى تصبح البيانات المختلفة قابلة للمقارنة . هذا و ما زالت الجهد مستمرة نحو الحصول على معلومات وبيانات موحدة من جميع الجهات المعنية وذلك للوصول إلى مستويات أفضل من دقة النتائج .

2.11 تبني ونشر نتائج الحسابات الصحية الوطنية لغايات السياسات العامة

ان رسم السياسات و تطبيقها و تقييمها يتطلب توفر بيانات دقة و منهجية سليمة لجمع هذه البيانات و تحليلها و من هنا فقد أصبح من الضروريربط نتائج الحسابات الصحية الوطنية بعملية رسم السياسات و اتخاذ القرارات و تطبيقها .

12. ملخص الانجازات

1. تشكيل فريق وطني و تدريبي على منهجية الحسابات الصحية الوطنية و ذلك تحت مظلة الأمانة العامة للمجلس الصحي العالي .
2. جمع البيانات و تحليلها و إصدار التقارير السنوية .
3. تشكيل لجنة فنية للحسابات الصحية الوطنية .
4. ورشة تدريبية في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في القاهرة لأعضاء الفريق الوطني .
5. عقد الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية عدة ورشات تدريبية هدفت إلى تحسين عملية جمع بيانات الحسابات الصحية الوطنية لكافة المعنيين في القطاعين العام والخاص .

6. عقد ورشة عمل لتعيم نتائج تقرير الحسابات الصحية الوطنية لعام 2008 على أصحاب القرار الصحي .
7. قامت الامانة العامة للمجلس الصحي العالي و دائرة الاحصاءات العامة بإجراء مسح التأمين الصحي و النفقات الصحية لعام 2010 وسيتم الاستفادة من هذا المسح في اصدار تقارير الحسابات الصحية الوطنية اللاحقة .

13. توصيات المرحلة القادمة للحسابات الصحية الوطنية في الأردن

1. تحديد أوجه الإنفاق الصحي حسب المناطق الجغرافية .
2. يتوجه الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية نحو دراسة إمكانية إصدار مؤشرات جديدة حسب المحافظات مما سيخدم الحكومة في مساعيها نحو الالامركية.
3. متابعة آخر المستجدات في التصنيف الدولي للحسابات الصحية الوطنية .
4. يلتزم الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية بمتابعة تطورات التصنيف (نظام الحسابات الصحية النسخة الثانية) مع دراسة إمكانية تطبيق المنهجية الجديدة و ذلك بالتعاون مابين المجلس الصحي العالي و منظمة الصحة العالمية و الجهات الدولية الأخرى .
5. الاستمرار في عملية مأسسة الحسابات الصحية الوطنية وفق الخطة التنفيذية 2012 - 2016 تماشياً مع الخطة التنفيذية العالمية للبنك الدولي.

المجلس الصحي العالي
الأمانة العامة
ص.ب ٢٣٦٥ عمان ١١٩٤١ الأردن
هاتف ٥٣٣٢٦٠٥ - ٥٣٣٤٤١٩ فاكس ٥٣٣٢٧٠٣
البريد الإلكتروني: hhealth@hhc.gov.jo
الموقع الإلكتروني: www.hhc.gov.jo

HIGH HEALTH COUNCIL
General Secretariat
P.O. Box 2365 Amman 11941 Jordan
Tel: 5332605 - 5334419 Fax: 5332703
E mail: hhealth@hhc.gov.jo
Website: www.hhc.gov.jo